S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24217
30 June 1992

ORIGINAL : ARABIC

UN LIBRARY
JUL 01 1992
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق طيا رسالة السيد أحمد حسين ، وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع)
القائم بالأعمال المؤقت
الدكتور سمير خير النعمة

المرفـــق

رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية العراق

لي الشرف أن أطلعكم على الممارسات التي لازالت تصدر باسم اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (٦٦١) لسنة ١٩٩٠ والتي تعرف بلجنة المقاطعة لفرض التمادي في إلحاق الأذى والضرر بالعراق والشعب العراقي ، تلك القرارات المفروضة على اللجنة من قبل ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا .

إن الشعب العراقي يعاني يوميا من جراء تلك القرارات التي تتضمن تفسيرات مجحفة وغير قانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن المقاطعة الاقتصادية ضد العراق والتي لا هدف لها في رأينا سوى خنق الشعب العراقي خدمة لأهداف سياسية عدائية هي التي تتحكم بأسلوب عمل ممثلي الدول الثلاث في اللجنة . وخاصة إذا ما علمنا بأن العراق قد أوفى بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي .

ولقد بات استمرار هذه السياسات والتذرع بشأنها بالشرعية الدولية يشكل خطرا يهدد مستقبل الشعب العراقي بكافة أفراده .

صاحب السيادة ،

بعد أن بلغ التمادي والعجرفة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حدا أقدمتا فيه على حرق قوت الشعب في أكثر من (٢٢) قرية من محافظتي دهوك ونينوي للفترة من ٢٧ أيار/مايو الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وإتلاف محاصيل الحنطة والشعير الذي أصاب الفلاحين في تلك المناطق يضاف الى ذلك ما طلعت علينا به لجنة المقاطعة ومن خلال معارضة ممثلي تلك الدول نفسها بالقرارات الصادرة عن اجتماعها الثاني والسبعين في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ والتي تمثل جرائم صارخة تضاف الى جرائمها السابقة الهادفة الى خنف الشعب العراقي وحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية والمدنية الأساسية .

إن نظرة فاحصة على الفقرات ١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ من تلك القرارات تدلل على مدى التعسف والإجحاف الذي يلحق بالشعب العراقي جراء تفسير اللجنة وتطبيقها لقرارات مجلس الأمن بشأن المقاطعة الاقتصادية بالإضافة الى معالجات اللجنة للطلبات العراقية التي تتصل بالحاجات المدنية الأساسية للشعب العراقي والتي تمس حياته اليومية ، وما هذه الأمثلة إلا نزر

يسير من التعسف الواضح في قرارات اللجنة . وأدناه الفقرات التي رفضتها اللجنة في اجتماعها الأخير في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ المشار اليه أعلاه .

- الاعتراض على نقل طائرتين عراقيتين من طراز يوينك ٧٢٧ من تونس وعمان الى بغداد لغرض تشغيلهما على الخط الداخلي بين بغداد - بصرة بغداد . والمعترض هو المندوب البريطاني كما هي العادة .

(سجل المندوب البريطاني ٣٨ اعتراض من أصل ٦٠ حالة رفض واعتراض) وحجة المعترض أن مثل هذا النقل مخالف لقرار المقاطعة رقم ٦٦١ ويلاحظ أن هذا القرار لا يعالج مسألة الطيران وإلا لماذا أصدر مجلس الأمن قراره ٦٧٠ الخاص بمعالجة مسألة الطيران ودليلنا على ذلك أن الطيران العراقي استمر حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ولم يعترض أحد على أساس القرار ٦٦١ كما أثار المندوب البريطاني الى أن الرحلات الداخلية لا تعتبر مسألة إنسانية ولا تعتبر من الحاجات الأساسية للشعب العراقي .

فكيف يفهم المندوب البريطاني الحاجات الأساسية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين كيف يفهم المندوب البريطاني ضرورة وجود واسطة نقل سريعة للنقل المدني ضرورية لتلبية احتياجات المواطنين لتسوية أمورهم ذات الطابع المستعجل لمسافة تزيد على ٥٥٠ كم .

لقد أيد المندوب الأمريكي والفرنسي واليابان ذرائع المندوب البريطاني وعلى ذلك فقد رفض الطلب .

- ورفضت اللجنة تجهيز المنشأة العامة لصناعة الجلود بمواد أولية لصناعة الجلود ، تقدمت به البعثة المغربية بأن تقوم شركة باتا المغربية بالتجهيز . واعترض مندوبا أمريكا وبريطانيا على هذا الطلب على أساس أنه يساعد البنية التحتية للاقتصاد العراقي وبذلك رفض الطلب فأي منطق متجن يحكم قرارات اللجنة ويرفض مثل هذا الطلب الذي يلبي أبسط احتياجات الإنسان ليس في العراق فحسب بل في أي منطقة في العالم . أن يحتذي الإنسان حذاءا أليس ذلك من أبسط حقوق الإنسان الكريم ، ألا تتباكى وسائل الإعلام الغربية على فقراء العالم عارضة لهم شتى الصور عراة حفاة فهل تريد للإنسان العراقي مثل هذا المصير بعد أن قطع شأوا بعيدا في التطور بجهده الخالص . واليوم يريد الأمريكيون والبريطانيون أن يسرقوا مكاسبهم ويعيدونهم الى قرون خلت . ثم هل أن ما يساعد البنية التحتية للاقتصاد العراقي أمرا محرما وغير مشروع . إن هذا الموقف الذي

يتجنى على اللجنة ويتخذ مواقفا غير مشرفة باسمها إنما يدل على ما يضمره هؤلاء للعالم في نظامهم الدولي الجديد .

بالمقابل فإن اللجنة وافقت على طلب تجهيز العراق بأحذية (جاهزة) الى العراق فلماذا عارضت اللجنة تجهيز العراق بمستلزمات صناعة الأحذية ووافقت على توريد الأحذية الجاهزة .. ألا يعني ذلك قتل صناعة عراقية يعتمل عليها آلاف العمال والفنيين العراقيين وتعريضهم للبطالة والتشرد والتجويع وكل من يرتبط بهم من باعة ووسطاء . إن الأضرار المتوقعة سوف لن تقتصر على ذلك حيث حرمان صناعة الجلود والأحذية من بعض مستلزمات الإنتاج يعني إبقاء قسم مهم من المواد الأولية المنتجة محليا دون استخدام مادامت هي الأخرى غير قابلة للتصدير (بموجب قرارات المقاطعة نفسها !) .

- عرقل المندوبان الأمريكي والفرنسي طلبا من الممثلية الأردنية تقدم به عدد من الشركات الأردنية لتجهيز العراق بالمواد التالية .

- ٨٥ طن مضخات ماء بما فيها مضخات للأغراض الزراعية .

- ٢٠٠ طن من مادة ستيل لأنابيب الماء و ١٥٠ طن مادة بلاستك لأنابيب الماء وبحجة طلب معلومات إضافية حول ماهية الطلب ومن هو المستفيد من هذه المواد . ومرة أخرى كيف تفسر اللجنة هذا التصرف غير القانوني وغير الأخلاقي باسمها فما هي استعمالات أنابيب الماء غير ما صممت من أجله أليست هذه الأنابيب من السلع المدنية الأساسية ومن ذا الذي سوف يستفيد منها غير السكان العراقيين أي هرطقة هذه غير تلك التي يذهب اليها أصحاب النيات السيئة ضد العراقيين .

- وفي طلب آخر تقدمت به الممثلية الأردنية بشأن السماح لشركة الشاهين للتجارة الوطنية لتجهيز العراق بمضخات كهربائية ستستوردها من ايطاليا ومضخات كهربائية ومواد احتياطية لها ستستوردها من الهند .

أثيرت لهذا الطلب مشكلة إجرائية هي أنه طالما أن المواد المطلوبة ستستورد من ايطاليا والهند فلابد من استشارة الهند وايطاليا في هذا الشأن وبهذا علق هذا الطلب وغدا عندما توافق الهند وايطاليا على هذا التوريد ربما تذرع المعارضون الدائمون بذرائع وحجج جديدة كأن تكون المواد المطلوبة كبيرة الكمية أو عدم معرفة من هو المستفيد منها أو أنها سوف تساعد البنية التحتية للاقتصاد العراقي .. تلك الذرائع التي أصبحت مكرورة وممجوجة من كل من يراعي مبادئ العدل والإنصاف والإنسانية .

- وعرقلت بريطانيا طلبا تركيا بتجهيز القطاع الخاص في مدينة دهوك وهي ٢٠ ألف متر مربع من الصفائح الزجاجية (Glass Plates) بدعوى التشاور مع تركيا .

- كما اعترض المندوب البريطاني ايضا على تجهيز تركيا للقطاع الخاص بـ ٨٠٠ ألف وحدة من (Ply Wood Vereer) بدعوى أن ذلك يساعد البنية التحتية العراقية . كما اعترضت بريطانيا وفرنسا قيام شركة (Texim) الايطالية تجهيز المؤسسة العامة للحبوب بالأجهزة التالية .

٢٠ جهاز مخابز (Fixed Backeries)
٥ أجهزة عجن (Kneading Machine)
١٠ مولدات بخار
٢٠ جهاز خبز سيار
١٠ أفران

وبنفس تلك الذريعة الممجوجة وهي تعزيز البنية التحتية للاقتصاد العراقي فماذا تفعل هذه الأجهزة البسيطة الموجهة لتصنيع خبز الشعب للبنية التحتية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد عليه ما يقرب من ٣٠ مليون نسمة . وهل أصبح ممنوع على الشعب العراقي أن يصنع قوته اليومي بنفسه ولهذا فلابد أن يحرم من توريد تلك المعدات فهل سيطلع عليها المعارضون في لجنة المقاطعة يوما بأن علينا أن نستورد أرغفة الخبز الجاهزة منهم .

إن اللعبة التي تتم باسم لجنة المقاطعة أصبحت مكشوفة وهي العمل على إملاق الشعب العراقي وإلحاق الأذى به وإلا فأي علاقة بين منطق الرفض الذي تتذرع به أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبين قرارات مجلس الأمن التي أوفى العراق بالتزاماته اتجاهها .

صاحب السيادة ،

إن السكوت على هذه الفضائح التي تستخدم لجنة المقاطعة كغطاء لها هو سكوت على جريمة ترتكب ضد شعب باسم الشرعية الدولية كما يفهمها ويطبقها الأعضاء الثلاثة الدائمون في مجلس الأمن وممثلوهم في لجنة المقاطعة .

صاحب السيادة ،

يرجى توزيع هذه الرسالة على الدول الأعضاء واعتبارها كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة .

(توقيع)
أحمد حسين
وزير خارجية جمهورية العراق